موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي

الأستاذ: حكيمي توفيق
أستاذ مساعد "أ" - قسم العلوم السياسية - كلية الحقوق
جامعة باجي مختار - عنابة -

الملخص:

يثير موضوع صعود قوة جديدة إلى مصاف القوى الكبرى مخاوف وتساؤلات لا متناهية حول تأثير الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على الوضع الإقليمي أو الدولي القائم، وهي المخاوف التي يستند جزء منها إلى بعض الوقائع التاريخية التي أبانت عن وجود علاقة بين كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى وإثارة حالة من الفوضى واللا استقرار في النظام الدولي، بدءا بصعود أثينا قبل ألفي عام إلى صعود ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، هذه النماذج التاريخية تشكل بالنسبة للبعض استبصارا رئيسيا لرصد سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي.

سنحاول من خلال هذه الورقة الوقوف عند عناصر القوة الصينية التي تقف وراء هذه المخاوف حاليا، وبشكل أكثر تحديدا مصادر القوة المادية الصينية الاقتصادية والعسكرية والمالية، بالشكل الذي يسمح في النهاية بتقديم قراءة موضوعية لموقع الصين المستقبلي في النظام الدولي انطلاقا من أهم تصورين مهيمنين على النقاشات الأكاديمية والإستراتيجية حول الصين حاليا.

Abstract:

Throughout history, the arrival of a new great power on the world scene. From the Peloponnesian War over two thousand years ago to the rise of Germany in this century, almost every new addition to the ranks of the great powers has resulted in global instability and war. E. H. Carr correctly identified the "problem of peaceful change" as the central dilemma of international relations.

In this article we will discuss the debate among scholars and policymakers about what China will do with its newfound capabilities, generally Two arguments have dominated the debate. One focuses on power and likely Chinese revisionism, and so, China will follow the path of rising power such as Germany and Japan before the second world war, The other highlights China’s growing interdependence and likely future satisfaction.ie China would increasingly enmesh itself in and support the existing rules of international society.

مقدمة :

بشكل عام، يضل التصور القائم على الربط المباشر بين تنامي قوة الدولة وسعيها لتوسيع مصالحها في الخارج يسيطر على تفكير مختلف الملاحظين حتى اليوم، ففي ثمانينيات القرن العشرين سعى عدد من الباحثين الأمريكيين إلى التخويف من الانعكاسات السياسية المحتملة للمعجزة الاقتصادية اليابانية، وقد اظهر الأوروبيون مخاوف مشابهة من أن تؤدي الوحدة الألمانية الثانية عام 1990 إلى سعي ألمانيا إلى لعب دور سياسي مواز لمستوى قوتها الاقتصادية، أما اليوم فيبدوا أن النقاش الدائر حول الصين قد أضحى اشتغالا رئيسيا للدوائر الأكاديمية والسياسية والعسكرية الغربية، خصوصا في ظل التباين الواضح للقيم الثقافية والحضارية بين الصين والقيم الغربية.

وقد جاء هذا النقاش في خضم التحولات العميقة التي تمس بنية النظام الدولي في مطلع القرن الجديد، والملفت فيها هو الانحدار البارز للقوة النسبية الأمريكية في مقابل صعود الصين وعدد من القوى الأخرى، حتى أن بعض المفكرين الغربيين أضحوا يقارنون التحولات الراهنة بتلك التي عرفها العالم خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة، وكان من نتائجها صعود العالم الغربي ثم صعود الولايات المتحدة، وسيسفر التحول الثالث –بحسب فريد زكريا- عن صعود "الآخر" وبزوغ عالم ما بعد الولايات المتحدة، **فما هي الاعتبارات التي تشكل مفتاحا لفهم مكانة الصين ودورها في المشهد الدولي القادم؟**

بافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، نستهل هذه الورقة بالوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية، ونفوذها السياسي-الثقافي المتعاظم بشكل مستمر، ونرصد في مستوى ثان أهم جوانب النقاش السياسي الدائر حاليا بشأن استقراء معالم المشهد الدولي القادم بوجود صين قوية، وسنحاول في الأخير الخلوص إلى قراءة موضوعية لمضامين الصعود الصيني وانعكاساته على النظام الدولي.

مقومات الدور العالمي للسياسة الخارجية الصينية:

تنفرد في عالم اليوم-وعلى مر التاريخ- دول دون أخرى بتوفرها على مجموعة من المزايا تؤهلها للعب دور ريادي في هذا النظام، وسواء تعلق الأمر بالموقع الاستراتيجي المهم، شساعة الإقليم، الموارد الطبيعية، الساكنة الضخمة، أو بالحضارة العريقة، يمكن القول أن الأقدار وحدها هي التي تؤهل دول دون أخرى لتولي دور القيادة، وتدفع بدول أخرى لفلك الانقياد.

سيكون من غير المبالغ فيه القول أيضا بأن الواقع الدولي الحالي يثبت أن الصين تعد واحدة من بين دول قليلة، تمتلك أفضلية واضحة في حيازة جميع أو اغلب هذه العناصر، مقارنة بدول أخرى، ومع هذه الحقيقة يبدوا أن العالم بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة حذر منها نابليون بونابرت ذات مرة قبل نحو مائتي عام "دع الصين تنام، وحين تستيقظ سيهتّز العالم"،[1] وتصدق معها

نبوءة الزعيم الصيني صن يات سن Sun Yat-Sen "سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرنا صينيا".[2]

هذه الصورة تعبر عنها مجموعة من المؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوفر عليها الصين، بالشكل الذي يؤهلها لتصبح اشد القوى تأثيرا في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، إذا كان هذا هو طموح الصينيين، العنصر التالي يقف على حجم مقومات القوة "التقليدية" التي تحوزها الصين، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية التي هي عناصر لا بد منها للعب دور خارجي مؤثر، والتي تعكس تصور روبرت جيلبين التي تؤكد بأن القوى الكبرى هي التي تقرر، بفعل أفضلياتها المادية، التوجهات الأساسية للسياسة العالمية، ومن ثم محاولة الوقوف على السر الذي يقف وراء الإطراء الذي يحظى به الصعود الصيني في أجزاء واسعة من العالم، أو ما يسميه البعض بـ"السحر الصيني"، الذي يعبر في الحقيقة عن نجاح كبير للدبلوماسية الصينية وتوق العديد من شعوب ودول العالم لرؤية نظام عالمي بقيادة قوة غير غربية.

المقومات المادية:

الحديث عن صعود القوة الصينية يشبه إلى حد بعيد قصة نجاح مثير للإعجاب، حتى مع بداية النصف الثاني من القرن الـ20 كانت الصين ترزح تحت عبء آثار الإذلال الأوروبي والياباني خلال ما يعرف بقرن العار (shame century)، وبعد أن كللت ثورتها الشيوعية بنجاح، دخلت الصين منذ عام 1950 صف القوى الكبرى، وهي تقدم اليوم واحد من انجح النماذج العالمية، فقد ارتفعت حصتها من القوة النسبية أكثر من أي دولة أخرى على وجه الأرض (تضاعفت ثلاث مرات من 5.16% في ذلك الوقت لتتخطى اليوم 16.34%)، ونما الناتج الداخلي الخام للصين بمعدل لا يقل عن 10.0% في الفترة ما بين 1990 و 2001، بينما لم تعرف القوى الكبرى الأخرى في الفترة نفسها ثلث هذا المعدل (الو.م.ا 3.5 %، اليابان 1.3%، ألمانيا 1.5%، روسيا 3.7-%)، ويعتبر الاقتصاد الصيني -منذ 2010-ثاني اكبر اقتصاد في العالم.

فمنذ إقرار سياسة الإصلاح الاقتصادي وإحداث القطيعة مع السياسات الاقتصادية ذات النهج السوفياتي التي اقرها دينغ شياوبينغ Deng Xiaoping عام 1979، أصبحت الصين تملك أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة (1979-2011)، نما الناتج الداخلي الإجمالي الصيني بنسبة قاربت 9.9% سنويا، ويرى عديد الملاحظين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة، وإصلاح نظامها البنكي.

الشكل رقم 01: جدول يوضح معدلات نمو الاقتصاد الصيني1979-2012

(بالنسب المئوية)

السنة	نسبة النمو	السنة	نسبة النمو
1979	07.6	1998	07.8
1980	07.9	1999	07.6
1981	05.3	2000	08.4
1982	09.0	2001	08.3
1983	10.9	2002	09.1
1984	15.2	2003	10.0
1985	13.5	2004	10.1
1986	08.9	2005	11.3
1987	11.6	2006	12.7
1988	11.3	2007	14.2
1989	04.1	2008	09.6
1990	03.8	2009	09.2
1991	09.2	2010	10.4
1992	14.2	2011	09.2
1993	13.9	2012 الربع الأول	08.1

1994	13.1	2012 الربع الثاني	07.6
1995	10.9	2012 الربع الثالث	07.4
1996	10.0	2013 توقعات	08.4
1997	09.3		

المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, CRS Report for Congress, December 2012, p 04.

وحسب بيانات البنك العالمي فان الصين التي كانت عام 1999 سابع اكبر اقتصاد عالمي وراء كل من الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا،[3] قد حلت عام 2010 محل اليابان كثاني اكبر اقتصاد عالمي، بلغ حجمه 7.2 تريليون دولار عام 2011، وهو يمثل في الواقع اقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي الذي بلغ في ذات العام (15.09 تريليون دولار) باستخدام معدلات الصرف بالدولار الحقيقي، وبما أن أسعار السلع والخدمات في الصين تقف عند حدود41.5 % مما هي عليه في الولايات المتحدة حسب تقديرات البنك العالمي ، وباعتماد هذه الفروقات في الأسعار ترتفع قيمة الناتج الإجمالي الداخلي الصيني لعام 2011 من 7.2 تريليون دولار (بالدولار الاسمي/الحقيقي) إلى 11.42 تريليون دولار (بقاعدة تماثل القدرة الشرائية)، وهذا يؤشر على حقيقة مفادها أن الاقتصاد الصيني يمثل 76.0 % من حجم الاقتصاد الأمريكي، ويؤشر أيضا على أن حصة الصين من الناتج الإجمالي العالمي (وفق مؤشر تماثل القدرة الشرائية أيضا) قد ارتفع من 3.7 % عام 1990 ليبلغ 14.3% عام 2011.[4]

ويتوقع العديد من المحللين الاقتصاديين أن الصين سوف تتخطى الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم باعتماد قاعدة تماثل القدرة الشرائية، وحدة الاستعلامات الاقتصادية تتوقع أن يحدث ذلك بحلول العام 2016 [•]، وتتوقع أيضا أن يكون حجم الاقتصاد الصيني اكبر ب30% من نظيره الأمريكي بحلول العام 2030.

من جانب آخر ساعد الإصلاح الاقتصادي والتجاري وتحرير الاستثمار في تحول الصين بشكل دراماتيكي إلى قوة تجارية هائلة، فصادرات الصين من السلع التي لم تتعدى 14 مليار دولار عام 1979 بلغت 1.9 تريليون دولار عام 2011، في حين نمت وارداتها من السلع في الفترة ذاتها من 16 مليار دولار إلى 1.7 تريليون دولار،[5] وهي المعطيات التي جعلت من الصين اكبر قوة مصدرة للسلع في العالم.

وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية الصينية عام 2009 بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إلا أن حجمي الصادرات والواردات عادا مجددا لتحقيق أرقام قياسية جديدة، وعلى سبيل المثال ارتفع حجم الصادرات والواردات عام 2011 بنسبة 20.3% و 24.9% على التوالي، في حين ظل فائض الميزان التجاري في حالة غير مستقرة في السنوات الأخيرة (297.4 مليار دولار عام 2007 إلى 157.9 مليار عام 2011 مع توقعات بتحقيقه لفائض لا يزيد عن 90 مليارا للعام الحالي 2012)، وبذلك تخطت الصين ألمانيا منذ عام 2009 لتصبح اكبر مصدر للسلع في العالم وثاني اكبر مورد لها، ويتوقع البنك العالمي أن تبلغ حصة الصادرات الصينية 20% من حجم الصادرات العالمية بحلول العام 2030، كما تملك الصين اكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية بلغ 3.2 تريليون دولار عام 2011.[6]

وقد تزامن هذا النمو الاقتصادي والتجاري السريع مع انتقال الصين إلى صف اكبر القوى العسكرية في العالم، فقد باشرت الصين منذ تسعينيات القرن الماضي مسارا شاملا لتحديث قدراتها العسكرية، وجعل جيش التحرير الشعبي قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة حتى ضد خصم متقدم تكنولوجيا، ويبدوا حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة،[7] واغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين،[8] وقد فاجأت المظاهر المتعددة للتطور العسكري الصيني المحللين الغربيين، خصوصا السرعة التي تمر بها عملية تحديث قواتها الإستراتيجية وحجم الفرص المتاحة، بالشكل الذي عزز مخاوف القوى الإقليمية الكبرى في شرق آسيا والمحيط الهادي.[9]

من حيث الأرقام، ورغم أن الجيش الصيني أنهى في ديسمبر 2005 عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري بما يقارب 200 ألف عسكري، إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى الأكبر في العالم، وحسب الإحصاءات الرسمية، تتوفر الصين على أكثر من 2.3 مليون عسكري، بدون احتساب الشرطة الشعبية شبه العسكرية والقوات الاحتياطية،[10] كما تمتلك الصين اكبر قوة بحرية في آسيا قوامها 75 قطعة قتالية كبرى، حوالي 54 غواصة هجومية (05 منها فقط تعمل بالطاقة النووية والأخرى تعمل على وقود الديزل)، و 53 بارجة حربية ثقيلة ومتوسطة، 26 مدمرة قتالية، وأزيد من 86 مركبا لخفر السواحل مجهزة بالصواريخ، وتدعمت مؤخرا بحاملة طائرات محلية الصنع.

كما تمتلك قوات الدفاع الجوي الصيني وبحرية جيش التحرير الشعبي أكثر من 2300 طائرة حربية، ويشمل هذا العدد مقاتلات الدفاع الجوي، المقاتلات المتعددة الأدوار، قاذفات القنابل، بالإضافة إلى 1450 مقاتلة قديمة تستخدم حاليا في مهمات للتدريب، كما تمتلك الصين 450 طائرة شحن وأزيد من 100 طائرة استطلاع، تقع اغلب قواعدها في القسم الشرقي من البلاد، كما تعمل

الصين حاليا على تعزيز قدراتها على القيام بالضربة الثانية من خلال تعزيز ترسانتها النووية التي تضم حاليا ما بين 55و 65 صاروخا باليستيا عابرا للقارات (ICBM) من أصناف (CSS-4 (DF-5 وCSS-10 (DF-31 and DF-31A), mode 1 & 2 كما تملك الصين صنفا صاروخيا آخر متوسط المدى يطلق من الغواصات (SLBM) هو JL-1 و (CSS-5 (DF-21D الحامل لرؤوس نووية والمخصص لمهمات الردع الإقليمي.[11]

والى غاية ديسمبر 2010 كان لدى الصين مابين 1000 و1200 صاروخ باليستي قصير المدى SRBM، كما تطور الصين صواريخ باليستية متوسطة المدى MRBM للرفع من مدى جاهزيتها لتوجيه ضربات دقيقة ضد الأهداف الأرضية والسفن الحربية بما في ذلك ضد حاملات الطائرات حتى على مدى بعيد من الصين، كما تعكف على تطوير صواريخ كروز الموجهة ضد أهداف أرضية LACM مثل YJ-63, KD-88, and DH-10 systems وصواريخ كروز المضادة للسفن ASCM سواء تلك التي تعود لحقبة ال 50. مثل CSS-N-2 أو الروسية الحديثة SS-N-22 و SS-N-27B وقد تطور نطاق الأبحاث والتطوير في هذا النوع من الصواريخ في العقد الأخير.[12]

قوة الصين الناعمة:

عموما تنصب معظم النقاشات والتحاليل بخصوص صعود الصين على المظاهر الاقتصادية والعسكرية لقوتها المتنامية، مع أن العناصر "اللينة" للقوة (الثقافة، الأيديولوجيات السياسية، والدبلوماسية) ينظر إليها بشكل متزايد كمكونات أساسية لمكانة القوى الكبرى، وكما أشارت دراسة بيتس جيل و يانزهونغ هيانغ Bates Gill & Yanzhong Huang (2006) فانه من الغرابة أن موضوع "القوة الناعمة" إما انه مغيب عن النقاشات حول الصين أو يساء تطبيقه، رغم أن الصين منخرطة في نواحي عديدة في ممارسة هذه القوة، خصوصا أن مصادر القوة اللينة الصينية جد معتبرة وجديرة بالاهتمام.

هناك ثلاث عناصر أساسية تشكل دعائم القوة الناعمة لأي بلد، ثقافته وقيمه السياسية وسياساته الخارجية، وقد أدرك قادة الصين أهمية هذه العناصر في خدمة مكانة الصين على الصعيدين الإقليمي والدولي، فعلى سبيل المثال كان من نتائج مباشرة سياسة الانفتاح في أعقاب انتهاء فترة حكم ماو زيادة الاهتمام الاهتمام الدولي بالثقافة الصينية، وهو الاهتمام الذي سعى قادة الصين المتعاقبين على استغلاله، عبر وضع مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة وذلك بفتح عدد كبير من معاهد الكونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية في العالم ،[••] فقد أدرك قادة الصين أهمية اللغة في مضاعفة الجاذبية الثقافية، حتى وصل عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون اللغة الصينية إلى نحو 200 مليون طالب.

وعلى سبيل المثال نصبت وزارة التعليم الصينية في أواخر سنة 2005 ما يزيد عن 32 معهدا كونفوشيوسيا في 23 بلدا لتقديم اللغة وعناصر الثقافة الصينية للدول المضيفة، في مسعى للتعريف بالثقافة الصينية في سياق ممارساتها للقوة الناعمة، وقد قفز هذا العدد إلى نحو 282 معهدا و241 فصلا كونفوشيوسيا، بإجمالي 523 مدرسة في أكتوبر 2009، موزعة على 104 دولة في العالم، منها 70 معهدا في آسيا و94 في أوربا و21 في إفريقيا، و87 في أمريكا، بينما تقدر نسبة زيادة الإقبال على تعلم اللغة الصينية في العالم بـ 39% سنويا.[13]

وتشير الإحصاءات الصينية إلى أن مركز كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية يبعث سنويا بما يقارب 5 آلاف معلم لغة صينية نحو 100 دولة، ويشكو المركز مع ذلك من نقص في عدد المعلمين وعدم القدرة على تلبية كل احتياجات المعاهد في العالم.

في سياق مماثل يشهد عدد الطلبة الأجانب المدمجين في الجامعات الصينية نموا دراماتيا، وعلى سبيل المثال في العقد الأخير ارتفع عدد الطلبة الأجانب بثلاث أضعاف (دون احتساب أولئك القادمين من تايوان، هونغ كونغ، وماكاو) وبلغ حسب الإحصاءات الرسمية 110844 طالب، ¾ منهم آسيويين أكثرهم من اليابان وكوريا الجنوبية، ورغم أن هذا التدفق سببه الرئيسي هو الازدهار الاقتصادي الصيني، إلا أن النمو الدراماتيكي في عدد الطلبة الأجانب يعكس موقع الصين كمغناطيس ثقافي في آسيا، وزارة التعليم الصينية تشير إلى أن ثلاث أرباع الطلبة الأجانب في الصين جاؤوا لدراسة المبادئ العامة للثقافة الصينية (اللغة الصينية، الفنون، التاريخ، الفلسفة والطب الصيني التقليدي).

من جهة أخرى تكثف الصين مشاركتها في المعارض و الملتقيات الدولية الكبرى، خاصة في المدن العالمية ذات الإشعاع الدولي مثل نيويورك، جينيف، باريس، ودبي، في محاولة للانتشار على أوسع نطاق، هذا التوجه الجديد للثقافة الصينية يمكن تلخيصه في ما أشار إليه الرئيس الصيني هو جين تاو في تقرير المؤتمر الـ 17 للحزب الشيوعي الصيني حينما قال "يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج، واستلهام الإنجازات الحضارية لمختلف الدول، لتعميق الإشعاع الدولي للثقافة الصينية ". فبالإضافة إلى الترويج لتعليم المندرين عبر العالم، تمون الصين المهرجانات الثقافية الصينية في العديد من الدول، مثل فرنسا والولايات المتحدة، في أكتوبر 2005، أنفقت الحكومة 02 مليون دولار على مهرجان صيني دام شهرا كاملا في مركز كينيدي بواشنطن.

من زاوية أخرى تمثل القيم والممارسات السياسية على المستوى الداخلي احد عناصر القوة الناعمة الصينية، فقد أصبحت صور النجاح والنفوذ الصيني وسياسة البلد الخارجية محسوسة على نطاق واسع كانعكاس لنموها الاقتصادي المدوي، فقد أصبح هذا الأخير يقدم نموذجا رائعا بالنسبة للكثيرين، وبتعبير الإعلامي البريطاني جوشيا كوبر رامو Joshua Cooper Ramo تقدم المعجزة

الاقتصادية الصينية للدول النامية وصفة نجاح اطلق عليها تسمية "إجماع أو توافق بكين" Beijing Consensus [••]، بالنسبة لرامو "توافق بكين" يمكن النظر إليه من زاوية بديلة لأطروحة " توافق واشنطن"، فهو يختلف عن هذا الأخير الذي يفضل الحلول الأحادية الشكل لكل حالة، وأساليب "المعالجة بالصدمة"، وفي مقابل استناد الوصفة الإنمائية الصينية إلى خصوصيات كل دولة مع الرغبة الشديدة في الاختراع والتجريب.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية للحكم على شعبية هذا النموذج الإنمائي، فانه من الواضح أن النمو المدهش في العقود الماضية قاد إلى إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية والعلاقة بين الحرية الاقتصادية والسياسية، بعد مقارنة تجارب الإصلاح في كل من الصين وروسيا، خلص الصحفي البارز روبرت كابلان Robert Kaplan إلى نتيجة مفادها أن "الحرية تنتج أحيانا من الاتوقراطية"، وفي سياق مشابه لقي مقال صحفي كان عنوانه "النموذج الصيني يجتاز الاختبار" صدى واسعا في استراليا، أشار فيه الكاتب غريق شيريدان Greg sheridan إلى أن "الصين تظهر أنه الممكن أن يكون لك حرية اقتصادية بدون حرية سياسية، في الوقت الذي تعودنا فيه على الفكرة التي مفادها أنهما غير منفصلتين"، ابعد من ذلك عبر توماس فريدمان الكاتب الدائم في نيويورك تايمز عن إعجابه الشديد بالنموذج الصيني بالقول انه "ينظر بعين الحسد إلى النظام السياسي التسلطي الصيني، الذي يستطيع فيه القادة أن يحلوا المشاكل بمجرد إطلاق الأوامر".[14]

الحيوية التي تميز الأداء الاقتصادي والتجاري الصيني أصبحت عاملا هاما في التأثير على برامج التنمية في عدد من الدول كما توضح ذلك العديد من الأمثلة، فعلى سبيل المثال يجمع الملاحظين على أن سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تصب في سياق تقليد النموذج الصيني، حيث انتهاج سياسة ذات مسارين، السعي لتقييد الديمقراطية والحريات السياسية من جهة والعمل على تحديث الاقتصاد والأطر التنموية من جهة ثانية، كما أن العديد من دول آسيا الوسطى السوفيتية السابقة، مثل كازاخستان وأوزباكستان وأذربيجان وتركمانستان أضحت اليوم تنظر إلى الصين بدلا من صندوق النقد الدولي في تفكيرها الاقتصادي الجديد.

والى جانب الجمهوريات السوفيتية السابقة يظهر تأثير "توافق بكين" في جنوب آسيا وفي مناطق أخرى من العالم، وابرز مثال على ذلك تصريح الوزير الأول الهندي مانموهان سينخ Manmohan Singh الذي قال فيه أن "على الهند أن تحتذي بالنموذج الصيني في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية"، وفي سياق مماثل اظهر صناع القرار في أمريكا اللاتينية اهتماما شديدا بالنموذج الصيني، فقد أرسل الرئيس البرازيلي السابق لولا داسيلفا Luis Inacio Lula da Silva فريقا دراسيا للتعلم من التجربة الصينية، قدرة بكين على تقديم نموذج سياسي اقتصادي

بديل يرى فيه احد المتخصصين البريطانيين البارزين في السياسة الخارجية بأنه "اكبر تهديد إيديولوجي أحس به الغرب منذ نهاية الحرب الباردة".[15]

المكون الثالث لقوة الصين الناعمة يتعلق بسياساتها الخارجية، ففي الفترة التي تلت نهاية حكم ماو انقلب التوجه الراديكالي الذي ميز السياسة الخارجية في عهده إلى مقاربة جديدة اقل نزوعا إلى المواجهة وأكثر جرأة وبراغماتية، كما بدت السياسة الخارجية الصينية بناءة أكثر في تعاطيها مع الشؤون الإقليمية والدولية، جاعلة من البحث عن بيئة خارجية مستقرة تعطي مجالا أوسع لبكين للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية هدفا رئيسيا للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية، وفي نفس الوقت السعي لبعث رسائل قوية لتهدئة مخاوف جيرانها الأسيويين من نمو قوة البلد، والترويج لعلاقات بناءة مع القوى الكبرى في العالم وخصوصا مع الولايات المتحدة من خلال تبنيها لسياسة "النهوض السلمي" التي أصبحت عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية الصينية منذ عام 2004.

ويمكن القول أن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة، العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة ايجابية عن "الصين الجديدة" في محاولة لمحو لتلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، والتي تحتفظ بسجل اسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدوا أن الصين نجحت نسبيا في تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والايديولوجية.

هذه المؤشرات تقدم تفسيرا جزئيا لدوافع القلق لدى دوائر صناع القرار في العالم الغربي وبعض دول الجوار حول ما إذا كانت الصين تسعى إلى استخدام قوة سياسية متكافئة مع قوتها الاقتصادية الهائلة، وهو ما تره فيه تهديدا للنظامين الإقليمي والعالمي، خصوصا و أن جملة من المعطيات تظهر أن الصين تتبع مسارا تقليديا لسلوك القوى الصاعدة في ظل نظامها السياسي المغلق.

مصادر سلوك الصين المستقبلي تجاه النظامين الإقليمي والدولي:

إن جوهر النقاش الدائر حاليا حول موقع الصين المحتمل وتأثيرها في النظام الدولي يتجاذبهما توجهان فكريان متضاربان، في صورة مصغرة تعكس النقاش التقليدي الدائر في حقل العلاقات الدولية وفق ثنائية واقعي/ مثالي أو ثنائية القوة/القيم، وقد شكلت بعض الوقائع التاريخية مثل

احتلال الصين للحيد البحري ميستشيف Mischief المعروف محلياً باسم بنغانيبان في الفلبين مطلع عام 1994 وأزمة مضيق تايوان عام 1996 تحذيرا للبعض من أن الاقتصاد الصيني النامي بشكل سريع ومضاعفة حجم الميزانية المخصصة لتحديث جيش التحرير قد يقود إلى تهديد صيني حقيقي في إقليم شرق آسيا، وهي الاهتمامات التي تعززت في شرق آسيا وفي الولايات المتحدة في ربيع 2001 عندما أعلنت الصين رفع حجم ميزانيتها الدفاعية بنحو 18%، وتعززت مرة أخرى بحادثة اصطدام المقاتلة الصينية F-8 بطائرة الاستطلاع الأمريكية EP-3 في الأول من شهر أفريل 2001، واحتجاز طاقم هذه الأخيرة من قبل السلطات الصينية لمدة 11 يوما، خصوصا في ظل التوتر شبه الدائم مع اليابان حول مسالة السيادة على جزر سينكاكو- دياويو ومع كل من الفيلبين وفيتنام واندونيسيا وبروناي وتايوان حول السيادة على جزر سبراتلي وباراسيل في بحر الصين الجنوبي.

وفي حين أن هذه الأحداث والتطورات لعبت دورا في تخويف البعض من "التهديد الصيني"، سعى البعض لتذكيرنا بان هذه المخاوف مبالغ فيها على الأقل في الوقت الحالي، سواء من خلال تركيزهم على القدرات العسكرية الصينية أو على مزيج من النوايا والقدرات، ويحاج هؤلاء بان الصين قوة متوسطة، محافظة، ولا يمكنها أن تفعل بقدر ما يشير إليه أنصار التوجه الأول.

العنصر التالي يحاول قراءة الحوار القائم بين منظورين يحمل احدهما نظرة متشائمة حول مستقبل التوازن والاستقرار الإقليمي والدولي ويتميز هذا الطرح باستناده الواسع للتاريخ واستقراء النماذج التاريخية للقوى الصاعدة المشابهة للحالة الصينية، أما الطرح الثاني فيحاول التنبؤ بالموقع المستقبلي لهذه القوة النامية من خلال مصادر سلوك سياستها الخارجية ويركز أساسا على دور المعايير و"القيم التقدمية" في صياغة السلوك الخارجي لهذه القوة الصاعدة.

أهمية متغير القوة في صياغة سياسة الصين الخارجية:

يعتقد أنصار التوجه الواقعي في العلاقات الدولية أن الميزة الأساسية للسلوك الخارجي المستقبلي للصين هي قوتها المتنامية، والتي ستمثل متغيرا حاسما في تحديد سياستها الخارجية، وقبل التحول إلى المستقبل، من المهم بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه استرجاع الماضي، حيث يلجأ هؤلاء إلى دراسة حالات تاريخية لقوى صاعدة مشابهة للحالة الصين الحالية، ويظل عمل ثيوسيديدس الشهير "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" موجها لهذه التصورات، وباستعارة عبارات هذا المؤرخ الإغريقي فإن "صعود قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبرطة جعل من الحرب أمرا لا يمكن تجنبه"،[16] وهي الحرب التي قامت من اجل تثبيت الرقابة على العالم الإغريقي القديم بين العصبتين "الديلية" و"البيلوبونيزية" التي تقودهما أثينا واسبرطة على التوالي.

لا تمثل حرب البيلوبونيز حالة منفردة، فلا يمكن إغفال نمو قوة ألمانيا بصدد أي تفسير للحرب العالمية الأولى، أو العلاقة القائمة بين نمو القوتين الألمانية واليابانية والحرب العالمية الثانية، حيث كانت كل إضافة جديدة إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، وقد عرف ادوارد هاليت كار "مشكلة التغير السلمي" بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.[17]

وبالرغم من تعدد الرؤى داخل المقترب الواقعي، إلا أن هناك توجها عاما في التأكيد على القوة المادية التي تحوزها الدولة كمؤشر حاسم في تحديد ضخامة وطموح السياسة الخارجية لأي دولة، وعلى هذا الأساس تنزع القوى الصاعدة لتوسيع مصالحها والبحث عن نفوذ ورقابة اكبر على النسق الدولي طالما كانت لها القدرة لفعل ذلك، كتب راندل شفيلر:

" يفترض الواقعيون...انه بقدر ما تنمو الدول وتصبح أكثر ثراء وأكثر قوة، فإنها لا تبحث فقط على نفوذ سياسي اكبر على المستوى العالم (الرقابة على الأقاليم وعلى سلوك الدول الأخرى والاقتصاد العالمي) يكون في نفس مستوى قدراتها الجديدة، بل ستكون أكثر قدرة على توسيع مصالحها-وان تطلب الأمر- شن حروب هيمنة شاملة لتنفيذ مراجعة جذرية للنظام القائم أو لإسقاطه كليا، وببساطة، بقدر ما تصبح الدولة أكثر قوة وأكثر ثراء بقدر ما تريد نفوذا اكبر ورغبة وقدرة اكبر لشن حروب من اجل توسيع مصالحها".[18]

وفي هذا السياق ينظر الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى المحاولات الصينية الحالية للرمي بثقلها على الصعيد الدولي بأنها عادية ومتوقعة بشكلين كاملين، -هذا هو نوع السلوك المتوقع من "قوة كبرى تقليدية"، وتفسير ذلك أن القوى الصاعدة بشكل سريع غالبا ما تبعث على القلق، وسبب ذلك حسب آرون فريدبيرغ "ليس فقط بسبب إحجامها عن قبول المؤسسات وتقسيمات الحدود القائمة والتسلسل الهرمي للمكانة السياسية التي تم وضعها حينما كانت هذه القوى ضعيفة نسبيا، بل لأن القوى الصاعدة تسعى إلى تغيير، وفي بعض الحالات- لإسقاط النظام القائم، ومن ثم التأسيس لترتيبات جديدة تعكس بشكل دقيق تصوراتها الخاصة لمكانتها في العالم"، وهذا ما دفع ببعض الواقعيين إلى التصريح بالغموض الشديد الذي يكتنف المشهد المستقبلي للسياسات الدولية في شرق آسيا.[19]

ويعد جون ميرشايمر احد ابرز الواقعيين المتشائمين حول مستقبل التوازن الدولي في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية، ويحاج ميرشايمر بان الصين ستسعى حتما للسيطرة على آسيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، تحديدا، سوف تكافح الصين من اجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها خصوصا اليابان وروسيا، بشكل يكفل عدم

وجود قوة كبرى في آسيا بإمكانها تهديد الصين، وعلى الرغم من أن ميرشايمر يستبعد لجوء الصين إلى غزو البلدان الآسيوية الأخرى، إلا انه يرجح إقدام الصين على رسم حدود السلوك المقبول على البلدان المجاورة تماما مثلما تفعله الولايات المتحدة في الأمريكتين، وسوف تسعى إلى دفع الولايات المتحدة خارج آسيا بنفس الطريقة التي دفعت بها الولايات المتحدة القوى الأوروبية الكبرى بعيدا عن نصف الكرة الغربي، وتثبيت الهيمنة الإقليمية هو ربما الطريق الوحيد لاسترجاع تايوان، كتب ميرشايمر:

"من غير الممكن أن يكون نهوض الصين سلميا، وإذا استمر نموها الاقتصادي الدراماتيكي خلال العقود القليلة القادمة، سوف تتورط الولايات المتحدة والصين-على الأرجح- في تنافس امني شديد مع إمكانية التصعيد إلى حرب مفتوحة، والتنبؤ بمستقبل آسيا يحتاج إلى نظرية لتفسير تصرف القوى الصاعدة وردود فعل الدول الأخرى، نظريتي للسياسات الدولية تقول برغبة الدول القوية في تثبيت هيمنتها الإقليمية، وفي الوقت ذاته أن تجعل من المؤكد انتفاء وجود قوة كبرى معادية تسيطر على إقليم آخر...الهدف النهائي لكل قوة كبرى هو مضاعفة نصيبها من القوة العالمية، وفي نهاية المطاف السيطرة على العالم"[(20)]

صامويل هنتنغتون يقدم رؤية مشابهة، بعد توصيفه للعلاقة بين النمو الداخلي السريع والتوسع الخارجي في الحالات السابقة، تنبأ بان الصين ستتحرك هي الأخرى " في العقود القليلة القادمة في سياق مماثل"، بمعنى أن استمرار صعود القوة الصينية سيقود الصين مثل كل القوى الأخرى السابقة، إلى البحث عن هيمنة إقليمية فعلية" كما عبر عن ذلك ميرشايمر[(21)]، ويبدو أن هذه اللغة عرفت طريقها إلى صناع القرار في واشنطن، قبل أن تصبح مستشارة للأمن القومي صرحت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice بان "الصين ليست قوة وضع-قائم"، وبلغة أكثر خشونة أشار مورتون كوندراك Morton Kondracke احد وجوه المحافظين الجدد خلال حادثة اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية EP-3 بمقاتلة صينية في أفريل 2001 إلى أن "الصين لم تكن دولة متحضرة"، واغلب الوجوه البارزة في إدارة بوش السابقة كانت تقارن صعود الصين بذلك الذي عرفته دول تصحيحية أخرى كالامبريالية اليابانية وخصوصا ألمانيا ويليام الثاني مع مطلع القرن العشرين.[(22)]

إن المعطيات السابقة عن القوة الصينية توحي في الحقيقة أننا بصدد الحديث عن قوة مالية اقتصادية تجارية هائلة، وقوة عسكرية صاعدة بشكل سريع، لكن التمعن الجيد في عناصر هذه القوة لا يخلو من النقائص والسلبيات، فبالرغم من الوفرة المالية ومستوى النمو القياسية لم تنعكس على مستوى رفاهية الشعب الصيني التي لا يمكن مقارنتها بما هي عليه في الولايات المتحدة واليابان ودول أوربا الغربية، إلى جانب أن جزء هام من هذا النمو يعود لدور الاستثمارات الأجنبية-خصوصا في

الصناعات ذات التكنولوجيا العالية- كما أن القوة العسكرية الصينية وعلى الرغم من أهميتها مازالت لم تصل حتى الآن إلى وضع المهيمن الإقليمي، وتبقى في وضع قوة بعيد عن الولايات المتحدة وروسيا.

دور القيم والمصالح الاقتصادية في رسم سلوك الصين المستقبلي:

بشكل عام يؤمن أنصار التوجه اللبرالي بأن "القوة المسالمة" لثلاث ميكانيزمات أو متغيرات سببية هي الاعتماد المتبادل الاقتصادي، المؤسسات الدولية، والديمقراطية، كفيلة باستخلاص سياسة خارجية سلمية، وبالنسبة لحالة الصين يشدد اللبراليون على حجم المكاسب الاقتصادية التي تجنيها الصين من علاقاتها بدول الجوار والقوى الكبرى، بشكل يجعل من مسالة الحفاظ على استقرار علاقاتها مع هذه الدول وتعزيزها هدفا رئيسيا لصناع القرار في بكين، كما أن انخراط الصين المتزايد في المؤسسات الدولية يخدم هذا التوجه، ويظهر رغبة بكين الواضحة للعمل في إطار القواعد الجماعية، أخيرا يؤكد اللبراليون على حتمية انفتاح المجتمع الصيني سياسيا كانعكاس للنمو الاقتصادي، فتنامي مستويات الدخل يعزز دور الطبقة الوسطى التي ينظر إليها دوما بأنها قاطرة التحول الديمقراطي، وفي نهاية المطاف صين ديمقراطية تعني صين مسالمة.

فيما يتصل بالتبادل الاقتصادي، يرى اللبراليون أن وجود حجم اكبر من التجارة والاستثمارات المتدفقة بين دولتين يعني وجود جماعات اكبر من الطرفين ستكون لها مصلحة اكبر في تجنب النزاع والحفاظ على السلام، ويؤدي في النهاية إلى خلق مصالح مشتركة وعلاقات جيدة بين الدول، وهي فكرة قديمة تعود إلى كانط ومفكرين مثاليين آخرين، فتمتين الروابط الاقتصادية بين الصين وجيرانها كفيل بجعل الصين تميل لتفضيل "التجارة على الحرب"(to trade rather than to invade)، ويجعلها أكثر نزوعا نحو التركيز على الرفاه الاقتصادي، وعدم اللجوء إلى الخيارات العسكرية خوفا من المجازفة بمكاسبها التجارية والاقتصادية، وكما كتب نورمان انجل N. angell قبل الحرب العالمية الأولى أنه سوف لن تكون هناك حروب لأنها لم تعد مربحة.[23]

ويشير اللبراليون إلى أرقام التبادل الاقتصادي الهائلة بين الصين والقوى الأخرى التي تنظر بقلق شديد للنمو الصيني وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، فعلى سبيل المثال تضاعف التبادل الاقتصادي بين الدول الثلاث والصين بشكل دراماتيكي منذ مباشرة مسار الإصلاح الاقتصادي أواخر سبعينيات القرن الماضي، بلغ حجم التبادل التجاري عام 2011 مع الولايات المتحدة 446.7 مليار دولار، ومع اليابان 342.92 مليار دولار، ومع كوريا الجنوبية 220.6 مليار دولار ومع الاتحاد الأوروبي 567.21 مليار دولار كأكبر الشركاء التجاريين للصين، حسب بيانات وزارة التجارة الصينية.

إضافة إلى إيمانهم بالتجارة كآلية لتحقيق السلام، يراهن اللبراليون بشكل اكبر على دور المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة في تحسين سبل التواصل والتفاهم بين الدول، بشكل يقلص

الشكوك حول نوايا مختلف الأطراف، ويضاعف من قدرة الحكومات على اتخاذ تعهدات ملزمة ومعقولة تجاه بعضها البعض، ومن خلال كل ذلك، بإمكان المؤسسات الدولية تيسير أو مواجهة بعض التأثيرات الخبيثة للفوضى الدولية، وتشق الطريق نحو مستويات أعلى من التعاون والثقة بين مختلف الأطراف.

فمنذ مباشرة مسار الإصلاحات الاقتصادية تضاعفت عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية بشكل دراماتيكي، فقد انتقلت الصين من حالة انعزال حقيقي عن المنظمات الدولية إلى نسبة عضوية قاربت الـ80% من نسبة مشاركة الدول الديمقراطية الأكثر نشاطا في العالم نهاية القرن الماضي، وجاء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 تتويجا لجهودها الرامية إلى الاندماج الحقيقي في الجماعة الدولية، وتلعب الصين اليوم دورا أكثر نشاطا تحت إطار الأمم المتحدة.

أكثر من أي شيء آخر، يعتقد اللبراليون بان الديمقراطية هي "قوة السلام"، والأنظمة التي تستمد قوتها وشرعيتها من رضا المحكومين هي الأقل تورطا في المغامرات العسكرية واقل انخراطا في الحروب، لان الهدف الحقيقي هو "ملء الجيوب"، ومع أن هناك بعض الاستثناءات التي تؤكد تصرف بعض الديمقراطيات بروح قتالية كبيرة تجاه بعض الدول غير الديمقراطية، إلا أنها نادرا-أن لم يكن مستحيلا- أن تذهب إلى الحرب ضد بعضها البعض، وانطلاقا من هذا التصور، سوف تتقلص إمكانية الحروب الدولية بقدر تضاعف عدد الدول الديمقراطية في العالم.

ورغم تسليم اللبراليين بأن الصين مازالت "حمراء" في إشارة إلى نظامها السياسي الشيوعي، إلا أنهم يعتقدون أن مسار الدمقرطة مستمر الآن في الصين، وهو المسار الذي يلعب النمو الاقتصادي دورا هاما في تسريعه، بنفس الطريقة التي دفع بها انفتاح الصين على العالم الخارجي إلى تسريع نموها الاقتصادي، فارتفاع مستوى الدخل الفردي يساهم في خلق طبقة متوسطة صينية نامية، وكما دلت التجارب التاريخية في أوربا وأمريكا الشمالية ثم في آسيا، ارتفاع مستويات الدخل لفئة معينة يمنحها فرصة اكبر لنضال هادف إلى ابعد من مجرد كسب متطلبات العيش، وتصبح حينها محركا أساسيا لمسار الدمقرطة، وهناك أسباب عديدة تبعث على الأمل في أنها سوف تلعب دورا مشابها في الصين.(24)

إضافة إلى اعتقادهم بان النمو لاقتصادي يحرك الرغبة في الحقوق السياسية، يحاج اللبراليون بان النمو الاقتصادي يخلق رغبة وظيفية موضوعية للتحرر السياسي، وبدون تواجد تعاقدات ومحاكم موثوق بها وسيادة قانون، سيدخل النمو الاقتصادي مرحلة من الاضطراب، وانطلاقا من ذلك يتوقع اغلب اللبراليين استقرارا في السياسة الخارجية الصينية ودخول الصين إلى منطقة "السلام الديمقراطي"، وعلى الرغم من أن العملية قد تستغرق وقتا طويلا، إلا أن إمكانية وقوع تصادم طويل ومفتوح بين الصين والعالم الديمقراطي سوف يكون ضئيلا.(25)

الروابط المفترضة بين المتغيرات الثلاث (التجارة، الديمقراطية، والمؤسسات) كافية لاستخلاص سلوك سلمي للسياسة الخارجية الصينية، وهي النقاط الأساسية التي يركز عليها صناع القرار في الولايات المتحدة في علاقاتهم مع الصين، فقد اعتمد الرئيس كلينتون هذه العناصر بعد تخليه عن فكرة ربط دخول الصين إلى السوق الأمريكي بانجازاتها في مجال حقوق الإنسان، والرئيس بوش من جهته وعلى الرغم من انتقاداته لبعض مظاهر سياسة كلينتون في التعاطي مع المسألة الصينية إلا انه تبنى نفس المنطلق تقريبا، التجارة تروج للديمقراطية وفي النهاية تروج للسلام، وقد عبر عن ذلك في خطاب له قبل أن يصبح رئيسا: "الانفتاح الاقتصادي يخلق تقاليد الحرية..وهذه الأخيرة تولد آمالا بالديمقراطية...دعنا نمارس التجارة بشكل حر مع الصين والوقت في مصلحتنا".[26]

خاتمة:

إن مسألة رسم صورة كاملة حول مكانة ودور الصين المستقبليين في النظام الدولي تصطدم بصعوبة تضييق الفجوة بين تصورات الواقعيين والليبراليين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة سياسية حاسمة مثل تلك المتعلقة بقراءة حجم وحدود التأثير الذي ستمارسه الصين في النظام الدولي، وما إذا كان تنامي القوة سيدفع ببكين نحو تحدي القواعد والمؤسسات الدولية بالشكل الذي يقود إلى صراع خطير بين القوى الكبرى، أم أن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية سيقودها إلى الاقتناع بقواعد النظام الدولي القائم وتعزيزها.

فالتصورات السابقة لا تقدم لنا إجابة مقنعة عما إذا كان بروز الصين كقوة كبرى جديدة على المسرح الدولي ينتهي إلى إثارة الحرب والنزاع، ورغم أن التاريخ يصب في مصلحة الواقعيين في هذا الجانب، إلا أن تنبؤات الليبراليين ليست عارية من الحقيقة، استمرار النمو الاقتصادي يعزز دور الطبقة المتوسطة في تسريع مسار التحول الديمقراطي، كما يدفع صناع القرار في بكين إلى عدم التفكير في شن سياسات عدوانية خشية فقدان المكاسب الاقتصادية وعرقلة نموها الاقتصادي، هذا إلى جانب التحولات الدولية التي شكلت عالما مغايرا بفعل التطور التكنولوجي الذي يجعل الحرب ضربا من ضروب الانتحار.

هذا يعني أن الإستراتيجية الصينية تعكس استجابة قادة الصين لضغوط من محيطها الخارجي، إضافة إلى محاولاتهم لمضاعفة المصالح الإستراتيجية الصينية في النظام الدولي، والاختلاف الحقيقي بين وجهات النظر الواقعية والليبرالية يكمن فيما إذا كان التركيز الأساسي للصين سوف يكون على الأمن أم على منح الأفضلية للنمو الاقتصادية والرفاهية.

ما يمكن قوله في النهاية هو التأكيد على أن المسار الذي سوف تسلكه الصين في المستقبل غير واضح حتى الآن، وباستثناء ما يتعلق بتايوان، لم يظهر صناع القرار في بكين إشارات كافية على رغبتهم